تاريخ الاستلام:.2021/09/26 تاريخ القبول: .2022/03/08

الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار إستراتيجي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الصناعي الجزائري

Partnership between the public and private sectors as a strategic option to attract foreign investments and develop the Algerian industrial sector

بوراس عفاف *
جامعة الجزائر3

بوعيسى سمير
جامعة الجزائر3

مخبر البحوث والدراسات السياسية (الجزائر)

bouras.afef@univ-alger3.dz
bouaissasamir@yahoo.fr

ملخص:

تعتبر تنمية القطاع الصناعي من أهم المتطلبات الاقتصادية التي تسعى الدول لتحقيقها ،ولأن الاقتصاد الجزائري مبني بالدرجة الأولى على عائدات البترول التي تتميز بعدم الاستقرار مما يضع مالية الدولة أمام اختلالات الموازنة العامة ،فأصبح لزاما على صانع القرار إيجاد بدائل أخرى لتعزيز دور القطاع الخاص من خلال اعتماد آليات جديدة ، كالشراكة باعتبارها خيار استراتيجي حيث تطرح عديد الآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية ،وكذلك تنمية التعاون بين المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة وعليه ركزت دراستنا على دور الشراكة كإستراتيجية لجذب الاستثمارات الأجنبية لتنمية القطاع الصناعي الجزائري ونهدف من خلال ذلك إلى إمكانية توسيع تجربة تطبيق نماذج ناجحة للشراكة على مؤسسات و قطاعات متنوعة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إصلاح وتطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في مشروعات الخدمة العامة،وكذلك الإسراع في وضع قانون مخصص للشراكة .

الكلمات المفتاحية :الشراكة، القطاع العام والخاص، التنمية ،الاستثمار، القطاع الصناعي.

Summary:

The development of the industrial sector is considered one of the most important economic requirements that countries seek to achieve, and because the Algerian economy is based primarily on oil revenues, which are characterized by instability, which puts the state's finances in front of the imbalances of the public budget. New mechanisms, such as partnership as a strategic option, where several mechanisms are proposed to attract foreign investments, as well as to develop cooperation between public and private national institutions. Accordingly, our study focused on the role of partnership as a strategy to attract foreign investments for the development of the Algerian industrial sector. Various institutions and sectors in order to achieve economic development, and the study concluded the need to reform and develop the legislative framework regulating investment in public service projects, as well as expediting the development of a law dedicated to partnership.

Keywords: partnership, public and private sector, development, investment, industrial sector.

*المؤلف المرسل.

. مقدمة:

الكثير من الدول تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال محاولة جذب أكبر عدد من الاستثمارات في إطار تعاوني تشاركي، و هذا نتيجة لضغوطات المنافسة ومحدودية الموارد حيث أصبح لزاما على الدولة تعزيز دور القطاع الخاص،وفيما يخص مفهوم التعاون فقد تم استخدامه لأول مرة في الولايات المتحدة نهاية السبعينيات، حيث تم تكليف شركات من القطاع الخاص بمهمة القيام باستثمارات لإنشاء وتسيير مرافق جماعية بهدف تراجع الحكومة الفدرالية عن تمويل برامج التنمية الحضرية ووصفت هذه العقود بين القطاع الخاص والسلطات العمومية المحلية بالتعاون ، ولكن في المملكة المتحدة تم تعميق العلاقة مع الشركات الخاصة والسلطات العمومية وظهرت العديد من العقود في شكل مبادرات التمويل الخاص حيث بدأت هذه النماذج بالانتشار،وأخذت به العديد من الدول والجزائر كغيرها طبقت بعض النماذج وهذا راجع لعدة أسباب اقتصادية ،حيث واجه الاقتصاد الجزائري عدة أزمات كانت بداياتها في 1986 وسميت بالأزمة البترولية ثم تلتها أزمة المديونية والنتيجة كانت فشل كل المبادرات الاقتصادية ، فوجدت الجزائر نفسها وجها لوجه مع المؤسسات النقدية والمالية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، و انتهت المفاوضات بتطبيق الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث التزمت بتطبيق كل الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وبعدها استطاع الاقتصاد الجزائري الخروج من فخ المديونية و استطاعت أيضا رفع التحدي، ذلك أن الرهان آنذاك لم يكن فقط استعادة التوازنات المالية الكبرى الداخلية و الخارجية بل أن رهانات أخرى كانت تنتظرها تمثلت أساسا في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية حتى تصبح أكثر تنافسية، وذلك باعتماد نظام الخوصصة بمختلف أشكاله، بالإضافة إلى تأهيل النظام المالي و المصرفي ولأن طبيعة المنهج الاقتصادي المتبع يفرض حركية و تناسقا و انسجاما بين مختلف هذه الأجهزة ، لكن رغم كل المحاولات تبقى مؤسساتنا الاقتصادية عاجزة عن مواكبة التطورات العالمية مما يعني تدني قدراتها التنافسية ، وفي الوقت الحاضر يعتبر الاستثمار في جميع المجالات هو المخرج الرئيسي للوضع الاقتصادي الجزائري الذي ما يزال يتخبط في اعتماده التام على الريع وعائدات البترول والتي تعتبر غير مستقرة بسبب تذبذب أسعار البترول في الأسواق العالمية، مما يدفع بالاقتصاد الوطني للوقوع في الأزمات بين الحين والأخر ،مما أدى إلى ضعف إمكانيات الدولة المالية ،وللخروج من مشاكل التمويل أو من اجل جلب التقنيات والتكنولوجيات الحديثة بهدف تنمية وتطوير بعض الصناعات تم تبني عدة سياسات لجذب اكبر عدد من الاستثمارات في إطار تطبيق ذلك تعمل الدول على محاولة التأطير القانوني الناظم لتطبيق إستراتيجية الشراكة وتظهر أهمية الدراسة باعتبار أن الشراكة من الاستراتيجيات الحديثة التي اعتمدتها الكثير من الدول في العالم من اجل تجسيد التنمية الاقتصادية وخاصة في القطاع الصناعي باعتباره قاطرة التنمية والجزائر كغيرها حاولت تطبيق بعض النماذج لكن الخلل يكمن في غياب الإطار القانوني الناظم الخاص بهذا النوع من الاستراتجيات وتطبيق بعض النماذج جاء بشكل غير مؤسس أو مشوه وهذا ما سبب لبعض المؤسسات الوطنية بعض الخسائر والمخاطر والمشاكل ، حيث نهدف من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على دور الشراكة في تحقيق التنمية باعتبارها من الآليات غير التقليدية للنمو الاقتصادي حيث نجد أن هناك توجه دولي نحو تطبيق إستراتيجية الشراكة بهدف تحقيق التنمية وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكال الأتي :

ما مدى قابلية الاقتصاد الجزائري في اعتماد الشراكة بين القطاع العام والخاص كخيار إستراتيجي لجذب الاستثمارات الأجنبية وتنمية القطاع الصناعي الجزائري؟ وتنطوي تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية

ما ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص؟ وما هو واقع تطبيق إستراتيجية الشراكة قي تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر

و كإجابة مؤقتة نقترح الفرضيات التالية

إذا كان الاعتماد على الشراكة كإستراتيجية للتنمية تركز على القطاع الخاص تهدف لإقامة المرافق العمومية و البنى التحتية أو للخروج من مشاكل التمويل أو لجلب التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، فإن ذلك يعتمد على وجود أرضية استثمارية مشجعة تحميها نصوص قانونية واضحة.

و إذا كانت إستراتيجية الشراكة من أهم الآليات الاقتصادية غير التقليدية والتي اعتمدتها عدة دول متطورة وحتى النامية وهذا راجع لتعدد آلياتها وأهدافها وأنواعها ومجالاتها بما يتماشى وخصوصية كل قطاع، فإن حاجة القطاع الصناعي الجزائري لهذه الإستراتيجية أصبح واقع وممارسة من خلال عدة نماذج طبقت الإستراتيجية ولكن بسبب غياب التأصيل القانوني لهذه الإستراتيجية في انتظار الإفراج عن قانون الشراكة تبقى الصناعة الجزائرية عرضة للمخاطر.

وتبعا لما رصدناه في دراستنا،كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من المناهج البحثية أهمها المنهج الاستقرائي،باعتبار دراسة الموضوع تعتمد على الأسلوب التحليلي المبني على استنباط النتائج بعد استقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي من خلال قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية حول تأثير إستراتيجية الشراكة على التنمية الاقتصادية قراءة في نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2001الى 2019 وكذلك قراءة في بعض الإحصائيات حول مشاريع الشراكة من 1993الى 2000، وكذا اعتمدنا عل منهج دراسة الحالة من خلال دراسة بعض النماذج الناجحة لعقود الشراكة خاصة في مجال الصناعة الدوائية .

وكمحاولة للإجابة على الإشكالية نقترح العناصر التالية : ندرس ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال، تقديم مفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص وعلاقته ببعض المصطلحات ذات الصلة ،ثم ندرس أهداف الشراكة وأشكالها كما حاولنا دراسة واقع تطبيق إستراتيجية الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية حول تأثير إستراتيجية الشراكة على التنمية الاقتصادية ودراسة بعض النماذج الناجحة لعقود الشراكة في القطاع الصناعي للوصول إلى تحديات الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر والأطر الأساسية لنجاحها.

2. ماهية الشراكة بين القطاع العام والخاص :

إن موضوع الشراكة يعتبر من المواضيع التي تجذب الكثير من الباحثين لدراستها وهذا لارتباطها المباشر بالتنمية وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة مفهوم الشراكة وأهدافها وأشكالها وهذا بالإسقاط على بعض النماذج المطبقة في الجزائر.

1.2 مفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص وعلاقته ببعض المصطلحات ذات الصلة

2.1.1.مفهوم الشراكة بين القطاع العام و الخاص

إن مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص هو من المفاهيم الحديثة ، التي تجذب إليها اهتمام الكثير من الباحثين حيث طرحت عدة تعريفات من عدة جهات وتهدف كلها لإعطاء الوصف الدقيق لهذا المفهوم كل حسب وجهة نظره وتخصصه .

أولا : تعريف الشراكة لغة : جاء معنى شَراكة (اسم مفرد)في معجم المعاني الجامع : بأنها علاقة تقوم على التَّعاون وتبادل المصالح في شتَّى المجالات بين كيانين(شَراكة اقتصاد)[1]،أما في مفهومها الأكثر اتساعا فان عبارة الشراكة بين القطاع العام والخاص باللغة الانجليزية public –privâtes Partnership فهي تغطي كل أشكال التجمعات بين القطاع العمومي والخاص ، الموجهة إلى تأمين كامل للمرفق العمومي أو جزء منه .[2]

ثانيا :تعريف الشراكة اصطلاحا:سوف نتطرق لبعض التعاريف من وجهة نظر اقتصادية وقانونية وسياسية

حيث جاء تعريف الشراكة من الناحية الاقتصادية "حسب تعريف صندوق النقد الدولي بان الشراكة هي مجموعة الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنى التحتية والتي كانت تقدم تقليديا من خلال الحكومة ، وتدخل الشراكة في عدة مجالات منها

الاقتصادية و الاجتماعية ، وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المدارس والمستشفيات والسجون والطرق وشبكات الإنارة والمطارات و الموانئ ومحطات المياه والكهرباء."[3]

"أما بنك التنمية الأسيوي ،فمفهومه للشراكة يشير إلى العلاقة التعاقدية طويلة الأجل بين القطاع العام والخاص في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية ،والتي كانت تقوم بشكل أساسي من طرف القطاع العام"[4]

أما تعريف الشراكة من الناحية القانونية فتعرف على أنها عقود إدارية " تتعهد بموجبها الدولة أو أحد هيئاتها إلى شخص خاص لمدة زمنية محددة ، تتناسب مع حجم الاستثمارات المحتمل إنجازها،فهي عقود إدارية يمكن تحليلها من الناحية المادية والعضوية والمالية ،و من الناحية العضوية فان عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص تجمع بين صنفين من المتعاقدين أما من الناحية المادية فعقود الشراكة بين القطاعين تتميز بشمولية المهام الملقاة على عاتق المتعاقد الخاص مع الإشارة إلى انه يتم اقتسام المخاطر بين الطرفين من صعوبات تقنية متعلقة بالبناء ، انعكاسات تعديل التشريع ، الإضرابات ، ارتفاع أسعار المواد الأولية ...الخ"[5]،ومن الناحية المالية فالمتعاقد مع الشخص العمومي يتقاضى مقابلا يتغير حسب الأهداف والنتائج المرجوة فالتمويل و الأداء يمتد طوال مدة العقد.

أما من ناحية العلاقة التعاقدية فأن عقد الشراكة هو علاقة تعاقدية يتعهد بمقتضاه أحد أشخاص القطاع العام إلى أحد أفراد القطاع الخاص للقيام بتمويل الاستثمار المتعلق بالإعمال والتجهيزات الضرورية للمرفق العام و إدارتها واستغلالها وصيانتها طوال مدة العقد المحدد بمقابل مبالغ مالية تلتزم الإدارة المتعاقدة بدفعها إليه بشكل مجزئ طوال مدة فترة التعاقد، وتتولى مؤسسات من القطاعين العمل معا لتحقيق مشاريع أو تقديم خدمات للمواطنين وهي عقود أقرب إلى العقد المدني ،فهي التزام بين طرفين حسب brinkerhoff و يجب أن يتضمن عنصرين أساسين هما :

التبادلية والتي تؤدي إلى التدخل والالتزام بين الشركاء و المساواة في اتخاذ القرار والحقوق و المسؤوليات اتجاه بعضهم البعض والعنصر الثاني هو الهوية التنظيمية والتي تهدف إلى المحافظة وليس التسليم الكامل لهوية كل شريك وقناعاته ، وقيمته إن مدى تحقيق التبادلية والهوية التنظيمية في أي شراكة حقيقة قائمة يعتمد على القوى الاجتماعية والاقتصادية وسياسة الشركاء كما أن عنصر التبادلية للشريك الأكثر قوة ، و هويته التنظيمية هي التي تسود [6].

أما تعريف الشراكة عند السياسيين فيعتبرون ، الشراكة إستراتيجية إنمائية أو برامج تنمية تعتمدها الدولة تأتي في الغالب في شكل علاقات تعاقدية طويلة الأجل تقوم بين القطاعين، وذلك من خلال تقديم خدمات للمجتمع في جوانب مختلفة وبالتالي فالشراكة بين القطاع الخاص والعام أو(ppp) بالإنجليزية اختصار لـ public privâtes partnership أو(p3) " تعنى أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين و المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، و الإلتزام بالأهداف وحرية الاختيار و المسؤولية المشتركة والمساءلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فعالة وتحقيق وضع تنافسي أفضل.

يتبين من التعريف إن مفهوم الشراكة مفهوم حديث و متعدد الأوجه،ذو أهمية متزايدة، وهو مرتبط بأبعاد عديدة يبرز منها البعد الإداري والتنظيمي والتعاوني والاقتصادي والاجتماعي والقانوني[7].

كما يقصد بالشراكة بين القطاعين العام والخاص إستراتيجية الدولة تغيير نشاط الحكومة بعدما كانت تعمل على تشغيل البنى الأساسية والخدمات العامة، إلى التركيز كذلك على مراقبة مقدمي الخدمات بغية تحسين نوعيتها ورفع جودتها.

وفيما يخص الفرق الرئيسي بين القطاعين العام والخاص هو الدافع وراء وجودها، والقطاع العام موجود لتلبية احتياجات مواطني البلد، ولا يكون دافع الربح بوجه عام هو المعيار اللازم لوجودهم، ومن ناحية أخرى، تقوم شركات القطاع الخاص بوضع وجودها في تحقيق

الأرباح، ويدير القطاع العام على الأموال التي يجمعها الجمهور من خلال الضرائب، وهو دخل القطاع العام،كما يتم تشغيلها على قروض الدولة. تدار شركات القطاع الخاص من خلال المدخرات الرأسمالية التي يقدمها الأفراد أو أصحاب الأسهم،ثم يتم الاحتفاظ بالدخل في الشركة أو جزء منه يتم توزيعه على المساهمين .

1.1.2.مفهوم الشراكة وعلاقته بمصطلح التعاون و التنمية الاقتصادية

علاقة مفهوم الشراكة بمفهوم التنمية الاقتصادية هي علاقة تكامل لان التنمية الاقتصادية هي هدف أي إستراتيجية أو سياسة اقتصادية فان مفهوم التنمية الاقتصادية استخدم في علم الاقتصاد للتدليل على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمعٍ معين؛ تهدف إلى إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال[8]،أما الشراكة بين القطاعين العام و الخاص فهي منهج أو أداة أو سياسة يشترك فيها الطرفان حيث يساهم الطرف الخاص بموارده وخبراته وتقنياته لتحقيق أهداف التنمية حيث يشترك الطرفان في العائد وتحمل المخاطر على مسؤولية كل من الطرفين، وهي اتفاقيات طويلة الأجل فالشراكة كإستراتيجية تهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية وهذه الأخير هي اشمل واكبر فهي تستوعب كل سياسات ومناهج وبرامج واستراتجيات التنمية.

أما علاقة مفهوم الشراكة بمفهوم التعاون، فان مفهوم الشراكة كإستراتيجية هي اشمل من مفهوم التعاون ولان عقود الشراكة في بدايتها جاءت في شكل تعاون تطورت لتأخذ عدة أشكال وصور أطلق عليها اسم إستراتيجية الشراكة ، كما تعرف الشراكة حسب ما جاء في مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص للملكة المغربية في الباب الأول منه "الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي شكل من التعاون تتعهد من خلاله الدولة والجماعات الترابية أو هيأتها والمؤسسات العمومية والمنشآت العامة وعموما كل شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى"الشخص معنوي خاضع للقانون العام"، لشركائها الخاضعين للقانون الخاص يسمى "الشريك الخاص" بمسؤولية القيام بمهمة شاملة تتضمن التصميم والتمويل الكلي أو الجزئي والإنجاز أو إعادة توظيف وصيانة أو استغلال منشأة أو بنية تحتية ضرورية لتوفير خدمة عمومية، وذلك بواسطة عقد إداري محدد المدة يسمى "عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص" الاستغلال"[9]

2.2 أهداف الشراكة بين القطاع العام والخاص :

1-"تهدف الشراكة إلى اقتناء وسائل ومهارات جديدة أو جلب تخصص صناعي أو تجاريأو مالي جديد من أجل تسهيل الدخول للأسواق العالمية في إطار مشترك يسمح بتقاسم المخاطر .

2- زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في كل المجالات مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في مجالات جديدة ،مما يؤدي إلى تطوير الأسواق المالية المحلية وجذب وتشغيل المدخرات المحلية ورؤوس الأموال الصغيرة.

- توفير البنية التحتية المادية اللازمة لتحقيق النمو لأن تحقيق معدلات النمو المستهدفة تتطلب تنفيذ مجموعة ضخمة من مشاريع البنى التحتية .

4- إحداث شراكات إستراتيجية في مختلف المجالات،يؤدي إلى الاستفادة من الطاقات والخبرات المالية والإدارية والتنظيمية المتوافرة لدى القطاع الخاص ،ونقلها إلى الكوادر الحكومية مما يؤدي لتحسين كفاءة إدارة المرافق العامة وصيانتها وتخفيض تكاليفها على المواطنين.

5- تخفيف الأعباء التمويلية عن الموازنة العامة للدولة في الجزائر حيث تعاني من صعوبة في توفير الاستثمارات اللازمة لإنشاء وتطوير وصيانة البنية التحتية، الأمر الذي سيؤدي حتما إلى إعاقة النمو بشكل كبير"[10].

6- "تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي سيؤدي لإطلاق مشاريع الشراكة في مجال البنى التحتية بنجاح ،وأيضا إلى تحفيز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة ومكافحة الفقر"[11].

3.2 أشكال الشراكة بين القطاعين : "تتعدد أشكال الشراكة بحسب حاجة المؤسسة إليها وبحسب المزايا التي تتوفر فيها ،وبذلك يتم الاختيار وفق الإستراتيجية التي تحقق الأهداف والمصالح الذاتية لكل طرف، وتبعا لذلك فقد تنوعت تقنيات وإستراتيجيات الشراكة بحسب طبيعة الشركة ، وبحسب الهدف المبتغى تحقيقه من ورائها."[12]

فمن خلال دراسة عدة مراجع يمكن تصنيف أشكال الشراكة في فرعين أساسين هما:

أولا :الشراكة حسب طبيعة الشركاء:وفيها نوعين أساسين وهما الشراكة التي تحدث بين المنشآت غير المتنافسة والشراكة التي تحدث بين المنشآت المتنافسة.

1-الشراكة الواقعة بين المنشآت غير المتنافسة:

نجد هذا النوع من الشراكات بين المنشآت التي لا تنشط في نفس القطاع يضاف إلى ذلك أن لكل منشأة منها سوقها الخاص أما الدافع الأساسي لهذا النوع من الشراكة فهو التوسع في النشاط واقتحام أسواق جديدة "[13]وينقسم هذا النوع من الشراكة إلى:

1-1 المشاريع المشتركة الدولية :وتشمل تلك المنشآت الدولية المشتركة ذات الأصول من بلدان مختلفة فأحد الشركاء يبحث عن تسويق منتجاته في سوق جديدة وهذه المشاريع غالبا ما تحدث في الصناعات ذات الاستثمارات الكبيرة كالصناعات الإستخراجية وصناعة السيارات والطائرات"[14].

1-2 الشراكة العمودية:وهذه الشراكة تجمع بين منشأتين تعملان في قطاعين متكاملين ، والمنشآت المتشاركة في كل الحالات لها صلاحية اقامة العلاقة مع مورد آخر، وتنشأ بينهما علاقة من أجل توفير المواد الأولية ومختلف التوريدات التي تدخل في عملية الإنتاج .

ويظهر هذا الشكل من الشراكة في مختلف القطاعات الصناعية وخاصة قطاع صناعة السيارات الذي ينتقل من نظام الإنتاج بالحجم إلى نظام الإنتاج حسب الطلب.[15]

1-3 الاتفاقيات ما بين القطاعات :ويتميز هذا النوع من الإتفاقيات بعدم تماثل الفروع الإنتاجية للمنشآت المتشاركة إضافة إلى كون هذه الأخيرة تنشط في قطاعات مختلفة، وهذا ما يجعل من حدوث التنافس بينها عملية مستبعدة ويعتبر الدافع الحقيقي لإنشاء هذه العلاقة هو توسيع النشاطات، وذلك بتسهيل دخول كل طرف في مجال نشاط الطرف الآخر،هذا الشكل من الشراكة بارز في قطاع الاتصالات حيث تمضى الكثير من الشركات النشيطة في هذا القطاع اتفاقيات مع شركات أخرى في قطاعات الإعلام الآلي، الالكترونيات.[16]

2- الشراكات بين المنشآت المتنافسة :وتنقسم وفق معياري الأصول المساهم بها وطبيعة المنتج إلى :

2-1 الشراكة المتكاملة:يتمثل الهدف الأساسي منها هو استغلال الشبكة التوزيعية لمنشأة من طرف منشأة أخرى.وهذه الشراكة تؤدى إلى توسيع تكاملي للمساهمات حيث تتجنب كل مؤسسة الاستثمار في أصول مماثلة لتلك الموجودة عند الشريك والنتيجة هي وجود منافسة خفية فيما عدا المنتج المشترك وتنحصر الشراكة المتكاملة في الأنشطة التجارية ونادرا ما تكون في الأنشطة الإنتاجية.[17]

2-2 شراكة التكامل:يكون هذا النوع من الشراكة بين مؤسستين أو أكثر تتفقان على بيع أو تطوير أو التعاون في إنتاج منتج معين حجمه عند إحدى المنشآت يفوق نشاطها العادي، وبالتالي تلجا إلى شراكة الاندماج المتبادل من أجل إنتاج نفس المنتج بينما كل مؤسسة لها الحرية في اختيار طريقة التوزيع المناسبة.[18]

2-3 شراكة شبه التركيز :ويكون هذا الشكل في الصناعات التكنولوجية العالية وذات الأهمية الكبيرة ويختلف هذا الشكل عن الشكل السابق في أن مخرجات الشراكة،و هي منتجات مشتركة مما يؤدى إلى القضاء على المنافسة أو إضعافها وتغطي شراكة شبه التركيز أهم الوظائف الأساسية للنشاط (البحث والتطوير والإنتاج) ويساهم كل طرف في هذه العلاقة خاصة في مهام التطوير و الإنتاج وذلك بهدف الوصول إلى تخفيض التكاليف الثابتة الخاصة، بالبحث والتطوير بالإضافة إلى أن المساهمات تساعد على توسيع سوق المنتجات المشتركة.[19]

ثانيا الشراكة حسب قطاعات النشاط :يمكن تقسيم الشراكة حسب طبيعة العلاقة بين أطرافها إلى شراكة صناعية وشراكة تجارية وشراكة مالية وشراكة في ميدان البحث والتطوير.

1- الشراكة الصناعية: تعقد في الميدان الصناعي من خلال اتفاقيات تأخذ شكل عقود مخططات العمل.

والمعروف أن جوهر هذه الاتفاقيات التعاونية يتمثل في قبول درجة معينة من الالتزامات من جهة ،و إعطاء ضمانات حول التصرفات المستقبلية من جهة أخرى ،والهدف من هذه العقود هو الوصول إلى مستوى مقبول من الأداء وتحديد طبيعة وأشكال تنفيذ العمليات، وتبرز ضرورة هذه الشراكة انطلاقا من ضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة وكذا التكنولوجيا العالية التي تتطلبها في هذا الإطار ولذا تلجأ بعض الشركات العالمية إلى التقارب وإنشاء فرق أو جماعات متخصصة في المشاريع التكنولوجية والصناعية المتطورة ،ويمكن حصر أشكال الاتفاقيات المنظمة للشراكات الصناعية في النقاط التالية[20]

1-1اتفاقية التخصص والتصنيع :

يقوم هذا المبدأ على فرضية وجود تخصص لكل منشأة في منتج معين ومن خلال الشراكة يتم تبادل هذه التخصصات لضمان سير العملية الإنتاجية كأن تنتج منشأة هيكل سيارة كامل وتنتج المنشأة الأخرى الموتور الخاص بها.[21]

1-2 اتفاقات المقاولة الباطنة (من الباطن):

بموجب عقد المقاولة من الباطن يتم الاتفاق بين منشأتين إنتاجيتين (أو فرعين منها مثلا يقوم بموجبها أحد الأطراف بإنتاج سلعة أو توريد) وتصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية الخاصة بسلعة معينة للطرف الآخر الذي يستخدمها في إنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلاماتها التجارية ،ويحوى عقد الشراكة هذا التزام الطرف الأصلي بتزويد المقاول من الباطن بالمواد الخام اللازمة لتصنيع مكونات السلعة التي يتم توريدها فيما بعد للطرف لأصلى[22].

1-3عقد شراء بالمبادلة: بموجب عقد الشراء بالمبادلة يلتزم الشريك الذي يزود الشركة بالأجهزة والمواد اللازمة للإنتاج أن يقوم مقابل ذلك بشراء المنتج التام الصنع وهذا يسمح بتخصص كل من الشريكين في وظيفة محددة ،و غالبا ما تحدث هذه الاتفاقات بين طرف أجنبي يهتم بالتسويق وآخر محلى يقدم مهارات ويهتم بالإنتاج[23].

2 الشراكة التجارية: هذه الشراكة تتمثل في صيغة أو عقد التعاون المشترك بين منشأتين أو أكثر قد تعانى المنشأة الأولى من ضعف في تسيير نشاطها التجاري وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح أسواق جديدة للتوزيع[24]، وتأخذ الشراكة التجارية أشكال عديدة يمكن أن نذكر منها:

2-1 التعاون الأفقي للتموين :

من خلال هذا النوع من الشراكة يتم خلق تعاون أفقي للتموين عن طريق استغلال المنتج بترخيص أو شراء المورد ، وتلجأ كثير من الشركات لشراء بعض المنتجات من شركات أخرى وذلك عن طريق اتفاقية الترخيص ثم تقوم ببيعه تحت الاسم التجاري للشراكة المنتجة حسب ما هو متفق عليه في العقد،ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الشراكة التجارية في حالة.

- غياب أو نقص في الكفاءات العالية الخاصة بالمنتج في المؤسسة.

- ارتفاع تكلفة الإنتاج مقارنة بإمكانية الشراء من المصدر الرئيسي.
- السمعة والشهرة التجارية العالمية المميزة التي تمتاز بها الشركة المانحة للترخيص.

2-2 إنشاء شركة مشتركة: هذا النوع من الشراكة ينشأ عندما تجد بعض المؤسسات نفسها أمام صعوبات لتنفيذ إستراتجيتها التسويقية ويظهر ذلك من خلال

- عدم قدرتها على النفاذ واقتحام الأسواق الخارجية.
- ضعف طاقتها الإنتاجية أو الخدمية لتلبية الطلبات المتزايدة.
- محدودية السيطرة والتحكم في القنوات التسويقية المحلية.
- عدم فعالية البحوث التسويقية في عرض النتائج الخاصة بالشركة عالميا.

وهذه العوامل تؤدى إلى إنشاء شركة مشتركة لتغطية النقص الذي تعانى منه المنشأة في مجال التسويق"[25].

2-3منح الامتياز:

"يعتبر عقد الامتياز شكلا من أشكال الشراكة حيث أن عقود الترخيص التي تقوم بمنحها الدولة أو الشركة الأم،يعطي الشركة المتعاقدة حق أو امتياز لأداء عمل معين بطريقة محددة لفترة من الزمن وفى مكان محدد مما يؤدى إلى إنتاج عمل معين تحت الاسم التجاري للمنشأة صاحبة الامتياز نظير لدفع مقابل مالي للمنشأة صاحبة الامتياز ويؤدى هذا الامتياز إلى تحويل الكفاءات والخبرات التجارية وخلق شبكة بيع وقنوات توزيع للمنشأة ،و يضاف إلى ذلك أنه يتعلق هذا الحق باستعمال علامة أو عنوان محل أو مجموعة منتجات أو خدمات أو مهارات ومساعدات تكنولوجية وتجارية"[26].

3- الشراكة في ميدان البحث والتطوير :

تظهر هذه الشراكة الفنية في ميدان البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر ،وقد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية[27] :

- شركات الأدوية العالمية.
- البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى.
- في مجال إنتاج الأسلحة والسلع الإستراتيجية.
- في ميدان إنتاج الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.
- الشراكة في تمويل بحوث تطوير المنتجات البترولية والبتر وكيماوية.

4 - الشراكة المالية :

" يظهر هذا الشكل من الشراكة من خلال مساهمة شركة ما في رأسمال شركة أخرى أو أكثر وهذا النوع من الشراكة يتيح للمنشأة المساهمة في رأس مال منشأة أخرى ويكون لها الحق في توجيه إدارة وسياسات المنشاة التي تمت المساهمة في رأسمالها وهذا ما يؤدى إلى خدمة مصالح المنشأة المستثمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها وجهودها التسويقية[28]،وهذا النوع من الشراكة يختلف عن باقي الأشكال الأخرى من خلال وزن كل شريك ومدة أو عمر الشراكة وتطور المصالح لكل شريك".[29]

3. واقع تطبيق إستراتيجية الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر: من خلال استقراء بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية حول تأثير إستراتيجية الشراكة على التنمية الاقتصادية،وهذا بالإسقاط على بعض النماذج الناجحة لعقود الشراكة في القطاع الصناعي .

1.3 قراءة في بعض المؤشرات الاقتصادية حول تأثير إستراتيجية الشراكة على التنمية الاقتصادية

في الفترة الممتدة ما بين 1993ا-2000 لاحظنا تحسن كبير في عدد الاستثمارات ، حيث بلغت المشاريع المصرح بها لدى وكالة ترقية وتدعيم الاستثمار سابقا (APSI) ما يساوي 397 مشروعا ،والتي توفر ما يعادل 47300منصب شغل حسب عديد الدراسات و يرجع سبب التحسن الى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وهو تطور في التشريعات و تحسين مناخ الاستثمار مما انعكسا إيجابا في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة في مجال التحكم في المديونية و التضخم" ،وتجدر الملاحظة إلى أن بين عامي 1999 و 2000 قفز عدد المشاريع الخاصة بالشراكة من 60 مشروعا إلى 100 مشروع عام 2000 ،و بلغت قيمة الاستثمارات فيه 25127 مليون دج".[30]

وتذكر الإحصاءات أن مشاريع الشراكة في هذه الفترة أثبتت أن قطاع الصناعة كان الأكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، حيث بلغت نسبة مجموع المشاريع 52% بكلفة إجمالية تعادل 53% من إجمالي كلفة المشاريع، حيث كان باستطاعة المؤسسات توفير ما يعادل 28550 منصب شغل؛ ثم يليه قطاع الخدمات، والذي بلغت نسبته 19% من مجموع المشاريع المعتمدة، و بكلفة تعادل 29% من الكلفة الإجمالية و الذي كان باستطاعته توفير 5324 منصب شغل؛ يليه مباشرة قطاع البناء بنسبة 10% من إجمالي المشاريع المعتمدة بعدد مناصب شغل تعادل 6787؛ولقد ذكرت الإحصاءات أن فترة (1994-1995)والتي وافقت انطلاق العمل بقانون الاستثمار تميزت بتدفق لرؤوس الأموال الأجنبية في شكل تصريحات لنوايا الاستثمار في الجزائر، ولقد هيمن على أغلب المشاريع دولة فرنسا بـ 18 مشروعا بنسبة 23.07% من إجمالي المشاريع المصرح بها خلال هذه الفترة تليها دولة إيطاليا بنسبة 16.66% ثم دولة إسبانيا 12.82%ودولة بلجيكا 9%؛ ومجموع المشاريع المسندة لهذه الدول كان 48 مشروعا من أصل 78 بنسبة 61.55% .

و نحن نعلم أن نظام العلاقات الدولية يفرض تنوع المستثمرين الأجانب في البلد المضيف، خاصة في إطار التنافسية الدولية، ولقد أفرزت المعطيات أن هناك تسابقا دوليا على الاستثمار والشراكة في الجزائر ما بين(1993-2010) مما مكن العديد من الدول الهيمنة على مشاريع الشراكة، وعلى رأس هذه الدول نجد الجانب الأوروبي الذي بلغت نسبة مشاريع الشراكة معه 58.43 % أي ما يعادل 232 مشروعا من مجموع المشاريع المصرح بها من : 93/11/13 إلى غاية 2000/12/31؛ بكلفة قدرها 37.7%من الكلفة الكلية لمجموع المشاريع و بمساهمة تقدر بـ65.6% من مناصب العمل المباشرة؛ و تجدر الملاحظة إلى أن السوق الجزائرية تهيمن عليها كل من فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، بنسبة تقدر بـ 39.04% من إجمالي المشاريع و المقدرة بـ155 مشروعا،أما فيما يخص نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001 إلى 2019 فإنها تبدو مستقرة نوعا ما مقارنة بين السنوات في نفس القطاع والجدول أدناه يوضح بعض النتائج التي سنأتي لتفسيرها

الجدول رقم 1 :يمثل نسبة مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2001 الى 2019

السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	الإدارة	الضرائب والرسوم
2001	33.6	9.7	7.3	8.4	22.5	11.1	7.1
2002	32.5	9.2	7.4	9.0	22.6	11.0	8.3
2003	35.5	9.8	6.7	8.5	21.5	10.5	7.7
2004	37.9	9.7	6.2	8.3	21.1	9.9	7.3
2005	44.7	7.7	5.5	7.5	19.6	8.5	6.6
2006	46.3	7.5	5.3	8.2	19.6	8.0	5.8

2007	43.7	7.6	5.1	8.8	20.6	8.5	5.7
2008	45.1	6.6	4.7	8.6	19.4	9.8	5.8
2009	31.1	9.3	5.7	8.6	19.4	9.8	5.8
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6	13.2	6.2
2011	36.1	8.1	4.6	9.2	19.7	16.4	5.9
2012	34.4	8.8	4.5	9.3	19.9	16.5	6.7
2013	30.0	9.8	4.6	9.8	23.1	15.2	7.5
2014	27.0	10.3	4.9	10.4	24.3	15.9	7.2
2015	18.8	11.6	5.5	11.6	5.5	11.5	7.9
2016	17.3	12.2	5.6	11.8	27.6	17.5	8.0
2017	19.7	12.3	5.7	11.8	26.2	16.5	7.8
2018	21.5	12.3	5.6	12.0	26.3	150	7.3
2019	19.4	12.2	5.8	11.8	27.8	16.3	6.7

المصدر إحصائيات بنك الجزائر لسنوات 2019/2007: www.bank of alger.dz /bulletin[31]

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن اكبر نسبة في الناتج المحلي هي للمحروقات ثم قطاع الخدمات تم الإدارة ثم الفلاحة ثم الضرائب والرسوم ثم في المرتبة الأخير يأتي قطاع الصناعة وهذا يفسر وجود عدة إشكالات أهمها نقص الاستثمارات و كذلك فشل إستراتيجية التنمية المعتمدة على الرغم من ان مؤشرات عقود الشراكة توحي بالتغير ، لكن الحقيقة غير ذلك ونفسر ذلك بان معظم العقود كانت وهمية أو لم يتم تجسيدها بسبب ما شهدته الجزائر من فساد إداري ومالي ، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في انخفاض مستمر وهو ما أدى إلى تقلص عدد عمال القطاع الذين انتقلوا من 216.761 عامل الى174.481 عامل عند نهاية السداسي الأول من سنة 2004 أي حوالي 42.280عامل خسر وظيفته [32] ،ويفسر ذلك بسبب فشل مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من أن الإحصائيات توحي بتحقيق نتائج ايجابية ما بعد 2005 من خلال إنشاء حوالي 90755مؤسسة وتوفير أكثر من 945.000 منصب شغل حسب إحصائيات 2009[33]، وذلك بسب الدعم المالي الكبير من قروض مقدمة من طرف وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد وكذلك تقديم قروض بنكية بفوائد محفوظة التي تجاوزت900مليار دينار جزائري لسنة2019ودليل فشل هذه المشاريع هو نسبة للمؤسسات الصناعية التي تم إنشاؤها لم يتجاوز 8% حسب إحصائيات2017 كما أنها اقتصرت على الصناعة الغذائية و الزراعية كما تم شطب 47689مؤسسة إلى غاية 2019 ومن أهم أسباب الفشل هي ضعف التسيير الإداري والتقني وغياب المرافقة والذي تحاول الحكومة الجديدة من خلال فكرة إنشاء العناقيد الصناعية في 2020-2025،كذلك بسبب ضعف مواكبة التطور التكنولوجي هو من اهم العوامل في محدودية الاستثمارات كما أن المشاريع المصرح بها في إطار الشراكة هي ذات طابع إنتاجي للسلع الاستهلاكية و في مقدمتها المنتجات الصيدلانية و بعض الخدمات الموجهة للمؤسسات و التي تعتبر في غالبيتها عمومية أو في قطاع المحروقات و لقد تجسد هذا الدخول الفعلي في الشراكة الأجنبية في دفع 225 مليون $ من طرف شركة " أركو ARKO " الأمريكية التي وقعت عقد شراكة مع سوناطراك في 15 أفريل 1996، علما أن عقد النية تم توقيعه من طرف هذه الشركة في جويلية 1994، أعقبته مفاوضات دامت سنتين،و هو ما يعني أن الشراكة الأجنبية في الجزائر تواجه صعوبات تعيق الإسراع في عملية تنفيذه، هذا العقد تلته مجموعة هامة من العقود التي أبرمتها شركة سوناطراك مع الولايات المتحدة و أوروبا و آسيا، أما المشاريع

خارج المحروقات فالنتائج التي توصلت إليها الوكالة تقول أن 26 مشروعا من بين 62 بدأ الاستغلال فيه بدرجة متطورة تجاوزت 40% ؛ 19 مشروعا مازال في طور الإنجاز، 5 مشاريع تم إلغاؤها تماما، 3 مشاريع متوقفة، و9 مشاريع لم تنطلق بعد، ومن أهم مشاريع الشراكة نجد مع دولة فرنسا15 مشروعا كلفتها الإجمالية 3 مليار دينار جزائري ومع إسبانيا نجد 10 مشاريع كلفتها الإجمالية 3 مليار دينار جزائري أما الولايات المتحدة الأمريكية فتم توقيع 06 مشاريع كلفتها الإجمالية 6.8 مليار دينار جزائري ، إن هذه المشاريع حققت 858 منصب شغل من أصل 1651 .

2.3 بعض النماذج الناجحة لعقود الشراكة في القطاع الصناعي :

إن المعطيات العامة حول الشراكة الأجنبية في الجزائر لا توحي بالتفاؤل لكن في المقابل نجد بعض النماذج الناجحة مثل الشركة المختلطة HENKEL ENAD Algérie التي تمت بين شركة ENAD و المجموعة الألمانيةHENKELبرأس مال قدره 89.6مليون دولار بنسبة ٪60كحصة للشريك الأجنبي و ٪40حصةENAD.[34]ومن أكثر القطاعات نجاحا في إطار عقود الشراكة نجد الصناعة الدوائية حيث حاول مجمع صيدال تبني إستراتيجية تطوير داخلي للمنتجات الجديدة ،من خلال القيام بعقد اتفاقيات شراكة،أو اتفاقيات عقود الترخيص تكون كخيار تنافسي واستراتيجي للمجمع للدفاع عن الحصة السوقية واكتساب التكنولوجيات في ميدان الصناعة الصيدلانية ، ومن بين هذه الشراكات التي أقامها المجمع مايلي[35]

الشراكة المبرمة 1999 بين صيدال و أكديما الهيئة العربية سباكو العربية السعودية وJPM الأردن أدت إلى إنشاء شراكة -طافكو- لتصنيع وتسويق و إسترداد المنتجات الصيدلانية من اجل انجاز مصنع متخصص في الأشكال الصلبة بمنطقة الرغاية، استؤنفت أشغال الانجاز به في 2010 بعد انقطاع دام تسعة سنوات ،تم استلام المصنع في سنة 2015

الشراكة مع المخبر الإماراتي : رائد في الصناعة الصيدلانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجلفار لإنتاج مجموعة متنوعة من الأدوية الجنيسة ذات الجودة لتغطي الأقسام العلاجية الرئيسية: كالأمراض المعدية ، أمراض الغدد الصماء ، داء السكري ،أمراض القلب ، أمراض الجهاز الهضمي ، أمراض الكلى و الأمراض الجلدية و التنفسية وأمراض النساء ،حيث تم عقد الشراكة حديثا عن طريق دمج جلفار في رأسمال ايبيرال فرع صيدال الذي يمتلك وحدة إنتاج منجزة جزئيا.

الشراكة مع فايزر :مجمع صيدلاني أمريكي ،رائد عالمي في قطاع متواجد في أكثر من 150 بلد ، تمحورت الشراكة بين مجمع صيدال مانوفا كتورينغ PSM لتصنيع وتغليف المنتجات الدوائية و الكيميائية الخاصة ، مملوكة من قبل شركة فايزر صانوفي ، هي المؤسسة الصيدلانية الفرنسية الأولى ورقم 4 عالميا قي 2012 فقد ركز هذا المجمع العالمي على 7 محاور أساسية : وهي القلب و الأوعية الدموية وتخثر الدم والجهاز العصبي المركزي و الأورام ,و الأمراض الاستقلابية والطب الداخلي و اللقحات ،حيث سمحت الشراكة التي تم إبرامها في 7جويلية 1997 بين مجمع صيدال والمؤسسة الفرنسية صانوفي افنتيس بإنشاء شركة أينرو بفارما صيدال WPS في 1999،و يكمن هدف الشركة المشتركة المملوكة بنسبة 30 % من قبل مجموعة صيدال في إعداد و تصنيع وصياغة وتسويق المنتجات الطبية في الجزائر والتي هي موجهة للاستخدام البشري[36]

لقد سجل مجمع صيدال ارتفاع كبير في نسبة المبيعات خلال السداسي الأول لسنة 2017 بمبلغ إنتاج قدر ب 55409243وحدة بيع ، أي بنسبة انجاز تعادل 97% من الهدف المسطر ومبلغ مبيعات قدرت ب536550383 دج أي بنسبة انجاز تعادل113 % من الهدف المسطر ,وهذا سعيا لاكتساب المزايا التنافسية وتبنيه المعايير البيئية بالاعتماد على البحث والتطوير من خلال إدراج خلية اليقظة التكنولوجية للصناعة الدوائية على المستوى العالمي والمحلي من أجل حماية مستقبليه من خلال مراقبة التغيرات والتطورات التكنولوجية فاليقظة التكنولوجية هي بمثابة قناة اتصال بين المجمع و عالم الأبحاث في المجال الصيدلاني[37]

3.3 تحديات الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر والأطر الأساسية لنجاحها

أولا : تحديات الشراكة بين القطاع العام والخاص:

عانت المؤسسات الجزائرية العمومية طيلة وجودها من انعدام الرؤيا الإستراتيجية لمن يشغلون قمة الهرم حتى الذين شغلوا دائرة التخطيط الاستراتيجي،لان فكرة الحفاظ عن المناصب تخشى كل تغيير، وتمنع أي محاولة للتجديد ،حتى وإن تعلق الأمر بتطوير منتج يكلف المؤسسة أموالا كثيرة لاستيراده وكم من براءات اختراع كان يمكن أن تستفيد منها المؤسسات العمومية استفادت منها مؤسسات أخرى منافسة ، وهذا إما بانتقال أصحاب القدرات الإبداعية إلى مؤسسات أخرى داخلية خاصة أو خارجية ، أو بتحويل الفكرة مقابل مبالغ مالية يتم الاتفاق عنها أو بمعنى أخر استقطاب الكفاءات .

وفي إطار معالجة دور الشراكة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر لا يجب النظر للشراكة مع القطاع الخاص بأنها الحل الجذري لمشاكل التنمية بل "يجب تحليلها من وجهة نظر المكاسب و المخاطر التي يمكن تحصيلها منها [38]، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار جملة من التحديات والإشكاليات التي تواجه المشاريع التشاركية أهمها مدى وضوح وتبلور الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج حول الشراكة، ومستوى استعداد كلا القطاعين لتحمل أعباء هذه الشراكة على مختلف المستويات و من أهم هذه التحديات نجد صعوبة التكيف تظهر من خلال مدى استعداد للتجاوب والتعاون من قبل الأجهزة الحكومية في المستويات العليا و المتوسطة والدنيا، وهناك خشية من دخول سلوكيات الفساد إلى العملية التشاركية التي ترافق عادة آليات في التعامل مع القطاع الخاص.

المخاطر التي يمكن أن تواجه العقود التشاركية، هناك مخاطر محتملة كتأخر أو تعثر منح التراخيص والعجز في التمويل وسوء الإدارة أو تدني مستوى الجودة في الخدمة إلى جانب مخاطر توقف المشروع، والمخاطر الناجمة عن مشكلة تقدير القيمة المستقبلية للمشروع، وغيرها.

صعوبات الاستثمار الخاص في الخدمات العامة ،"لأن الاستثمار الخاص في مشروعات الخدمات العامة و البنى الأساسية يمكن أن تواجه صعوبات مختلفة منها:

- الافتقار إلى وجود قواعد وأحكام معيارية سليمة خاصة باختيار المستثمر الأفضل والعرض الأفضل ،
- ضعف أسس التقييم الفني السليم والعلمي،
- عدم ملائمة الكثير من القواعد والتشريعات النافذة حاليا للسياسات التمويلية والاقتصادية الحديثة،
- غياب الرؤى الإستراتيجية الواضحة والموحدة

لذلك فعند معالجة موضوعات التشاركية،وبسبب افتقار بعض الجهات العامة التي تسعى لتحقيق التشاركية إلى الخلفية الاقتصادية والخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح المشروعات التشاركية أو التعاقد ، يؤدي هذا إلى تفشي ظاهرة الفساد مما يؤدي إلى توسيع نظام التنازلات لان الخطر الكبير على أي اقتصاد أن يتم التوسيع في منح الإعفاءات الضريبية والحوافز والإعانات والقروض الرخيصة والأراضي المجانية،وضبابية القوانين المتعلقة بإلزام المستثمر للقيام بعمليات و صيانة المشروع، وخاصة تلك المتعلقة بحق الحكومة بالتدخل في الأسعار، وكذالك أخطار تتعلق بسحب السيولة وتحميل الجهات الحكومية جزءا كبيرا من المخاطر وكل هذه المشاكل وقع فيها الاقتصاد الوطني لذلك في محاولة لتصحيح الأخطاء يجب البدء بوضع قوانين وتشريعات تخدم التنمية الاقتصادية تكون واضحة غير قابلة للتأويل، ثم البدء في إعادة التكوين المستمر للكوادر التسييرية في جميع المستويات ، والسهر على تطبيق القانون.

ثانيا الأطر الأساسية لنجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص:

-"إصلاح وتطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في مشروعات الخدمة العامة كما أن وضع النصوص القانونية يشترط فيها أن تكون تشريعات عامة شفافة وواضحة ومرنة، ونظام لعقود الشراكة يكون شامل وشفاف والبداية تكون بوضع قانون خاص بعقود الشراكة مثلما وضعته كل من تونس والمغرب ومصر والإمارات وغيرها .

-نجاح التشاركية يكمن في المواءمة بين الأهداف الاقتصادية الربحية والأهداف الاجتماعية لجميع الأطراف.

-إصلاح وتطوير الهيكل التخطيطي والاستثماري المؤسساتي ونشر الوعي العام بأهمية ومكاسب وخلفيات ومقتضيات العملية للمشاريع التشاركية[39].

-تكوين كوادر حكومية مؤهلة يمكنها حماية المصلحة العامة.

- و ضع خطط شاملة لبرامج عقود الشراكة وتقييم وتقويم النتائج .

4.الخاتمة:

إن تنويع استراتيجيات الشراكة وكذلك وضع الإطار القانوني الناظم لها من شانه تعزيز جهاز قدرة مناعة اقتصادنا حتى يكون أكثر صلابة أمام الانعكاسات و الآثار الناجمة عن توقيع اتفاق الشراكة مع القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بشكل يضمن حضر اكبر قدر من الأخطار ويتم ذلك بوضع إطار تشريعي واضح وقوي قابل للتطوير ويعالج كل التجاوزات التي حدثت في السابق ويكون قاعدة هامة لحماية الدولة وسيادتها الاقتصادية، كما يجب وضع برامج تنمية تهتم بالتنقيب عن مصادر تمويل اقتصادنا بالتكنولوجيات الحديثة لان اكتساب هذه التكنولوجيات سيعزز مركزنا التنافسي كما يجب الاهتمام بالكوادر البشرية من خلال تكوين الكفاءات التسييرية لأن انهيار معظم المؤسسات العمومية في أغلب الأحيان يكون ناجما عن كفاءات تسييرية هشة، لذا علينا إرسال بعثات متخصصة للحصول على تكوين تسييري حديث هذا سيغير نمط الإنتاج و النشاط الاقتصادي من جذوره واعتماد أنظمة جبائية مرنة وتكون أكثر تحفيزية، مما يمكن مؤسساتنا الاقتصادية من إمكانية المبادر الأول التوسع في النشاط الاقتصادي،حيث خلصت الدراسة إلى أن ضرورة إصلاح وتطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في مشروعات الخدمة العامة، وكذلك الإسراع في وضع قانون مخصص للشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو الأمر الذي هو على طاولة الحكومة حيث تم تكليف لجنة متخصصة بوزارة المالية من اجل الإعداد لمشروع قانون خاص بالشراكة وكذلك يجب الإسراع في تعديل القوانين الجبائية لان المعمول بها في أغلب الأحيان ساهمت و بشكل مباشر في تثبيط العزيمة لدى العديد من المؤسسات، يضاف إلى ذلك الطرق التقليدية التي يسير بها الجهاز الجبائي و التي لا تتوافق مع المعايير الدولية، لذا لابد من إعادة النظر في الجهاز بحد ذاته كل ذلك من شانه تطوير القطاع الصناعي الجزائري مما يؤهله أن يقود قاطرة التنمية الاقتصادية ويكون البديل الأول عن الاقتصاد الريعي فنظرا لنجاح نماذج عقود الشراكة مع صيدال وجب تعميم خبرتها لبعض المجالات.

التوصيات

ضرورة إصلاح وتطوير الإطار التشريعي المنظم للاستثمار في مشروعات الخدمة العامة، وكذلك الإسراع في وضع قانون مخصص للشراكة بين القطاعين العام والخاص و هو على طاولة الحكومة حيث تم تكليف لجنة متخصصة لدى مصالح وزارة المالية من اجل الإعداد لمشروع قانون خاص بالشراكة.

*-نجاح التشاركية يكمن في المواءمة بين الأهداف الاقتصادية الربحية والأهداف الاجتماعية لجميع الأطراف .

*- و ضع خطط شاملة لبرامج عقود الشراكة وتقييم النتائج.

*-وضع حوافز جديدة لجذب الاستثمارات في جميع المجالات وخاصة في مجال صناعة الأدوية التي تكلف خزينة الدولة أموال طائلة ,وكذلك تحفيز الاستثمار المحلي من اجل رفع التعاون مما يسهل الدخول لأكبر قدر من الأسواق .

نظرا لنجاح نماذج عقود الشراكة مع صيدال وجب تعميم خبرتها لبعض المجالات.

5.الهوامش

[1]- المنجد في اللغة والإعلام.(1991). ط 31، دار المشرق،بيروت،ص 384.

[2]- FREDERIC MART,SYIVIE TROSA ,ARMAND VOISIN .(2006).LAPARTENARIATS PUBLIC –PRIVE, ED LA DECOUVERTE COLL REPERES, PARIS, P3.

[3]-FMI, Public – Private Partnerships.(2004).The Fiscal Affairs development, P 04.

[4]- عبد الله رمضان توفيق .(2012). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة حلوان ،مصر،ص24 .

[5] - احمد بوعشيق.(2009). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص :سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب , المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية،نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ,أيام 1-4 نوفمبر2009،معهد الإدارة العامة، المغرب .

6- عدل محمود الرشيد.(2006). إدارة الشراكة مع القطاع العام والخاص ، المفاهيم،المناهج،التطبيقات،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ص 6.

7- عفيف علاء اليس ،من الهيمنة إلى المنافسة ، القطاع العام و الخاص http://www.siironline.org، تم التصفح بتاريخ 2021/6/20 على الساعة 10.30.

8- باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003،ص 140.

9- مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تم تصفح الموقع يتاريخ ، 2022/02/15 على الساعة 17.30 على الموقع

http://www.sgg.gov.ma › Projet_Loi_PPP_Ar

10-ليث عبد الله القيهوي .(2011). بلال محمود الوادي ، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص،ط1،دار حامدان ،عمان ، ص 40.

11-مهند فندوي الجبوري.(2007).النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص ، دراسة مقارنة ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان الأردن،ص21.

[12]بن حبيب عبد الرزاق.(2002). الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية ، الملتقى الوطني، الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "،جامعة البليدة 22/21 ماي 2002، الجزائر ، ص ص4-5 .

[13]- بن حبيب عبد الرزاق، المرجع السابق ،ص5.

[14]- يوهنا نوشي.(2015).المداخل الفكرية لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الجامع الشامل للعلوم والمعارف المحاسبية و الضريبة والقانونية ، موقع بعرض الجديد في مجال المعرفة المحاسبية والضريبية والقانونية تاريخ نشر المقال سبتمبر2015.عل الرابط :

https://taxaccountingaudit.blogspot.com2015/09/ppps_36.html

[15]- Barry Nale buff ,Adam Brande burger.(1996).a coopétition, éditions Village Mondial ,Paris ,p19

[16]يوهنا نوشي، المرجع السابق .

[17]-بلعور سليمان. (2004/2003).أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3،ص 44 .

[18]- بلعور سليمان ، نفس المرجع ،ص41.

[19]يوهنا نوشي، المرجع السابق .

[20]Jouy- en- Josas .(1997).Stratégie politique général de l’entreprise, stratégie, structure, décision, identité, Paris , p 219.

[21]-Jouy- en- Josas, op cit, p212.

[22] -عبد السلام أبو قحف .(2002). التسويق الدولي ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ص 128.

23 - زينب حسين عوض الله.(1998). الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص 429.

[24]- Jouy- en- Josas, op cit, p 211.

[25]-يوهنا نوشي، المرجع السابق .

26 - فريد النجار .(1999). التحالفات الإستراتيجية من المنافسة الى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين ، ايتراك للنشر والتوزيع ، ط1، ص 75.

27 - فريد النجار ، مرجع سابق ، ص 74.

28- أحمد سيد مصطفى.(2003).تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي رؤية مدير القرن الحادي والعشرين ، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق ط4، ص 60.

29- يوهنا نوشي، المرجع السابق .

30- كمال رزيق ،مسدور فارس.(2002).الشراكة الجزائرية الأوروبية واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية سعد دحلب بالبليدة، 22ماي 2002.

31- بنك الجزائر لسنوات.(2019/2007). على الموقع www.bank of alger.dz /bulletin

32- عية عبد الرحمان.(2012).بلقيوس عبد القادر ،جامعة تيارت تقيم مدى ناجعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائرية بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق،مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر، استمرارية أم قطيعة،يومي 23-24 افريل 2012 ،ص 173.

33-تقرير المجلس الاقتصاد والاجتماعي .(2009).

34-عية عبد الرحمان ، بلقيوس عبد القادر ، المرجع السابق ، ص174.

35- لموقع الإلكتروني لمجمع صيدالhttps://www.saidalgroup.dz،تم التصفح يتاريخ 2021/6/20على الساعة 10.30.

36-الموقع الإلكتروني لمجمع صيدال، نفس الموجع.

37- Ministère de la sante de la population et de la réforme hospitalière.(2014). politique de médicament en Algérie état des lieux et perspectives, Colloque international sur les politiques de santé. Alger. Hôtel Aurassi،18 – 19 Janvier2014, p33.

38- بن نعمان،محمد ،بوزيدة، حميد .(2016). دورالشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية . مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي .العدد التاسع، المجلد الثاني، الجزائر ،ص 190.

39 -شواقفة، وليد .(2008). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية ،بحوث وأوراق مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص .الأردن . جامعة اليرموك الأردنية، إربد، يوليو 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية ،القاهرة،2011 ،ص211.

6.قائمة المراجع والمصادر

- ✓ **التقرير الرسمية**

1/- تقرير بنك الجزائر لسنوات ،(2019/2007)،www.bank of alger.dz /bulletin

2/- تقرير المجلس الاقتصاد و الاجتماعي،(2016).

- ✓ **المراجع العربية**

1/- المنجد في اللغة والإعلام،(1991)،ط 31 ،دار المشرق، بيروت .

2/- احمد بوعشيق ،(2009)،عقود الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ،سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية،نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، معهد الإدارة العامة,أيام 1-4 نوفمبر 2009.

3/- أحمد سيد مصطفى،(2003) ،تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ،رؤية مدير القرن الحادي و العشرين، كلية التجارة ببنها ،جامعة الزقازيق ،ط4 الرابعة، مصر .

4/-باتر محمد علي وردم،(2003)، العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط1، عمان، الأردن .

5/-بلعور سليمان ،(2004)،أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3 ،2004/2003،الجزائر .

6/- بن حبيب عبد الرزاق ،(2002)،الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية ،الملتقى الوطني الأول حولا لاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة البليدة 22/21 ماي 2002 ،الجزائر .

7/- بن نعمان ،محمد، بوزيدة ،(2016)، حميد دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحقيق التنمية المحلية ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي، العدد التاسع ،المجلد الثاني،الجزائر .

8/- شواقفة وليد،(2008)، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، بحوث و أوراق مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،الأردن، جامعة اليرموك الأردنية ،إربد ،يوليو 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية ،القاهرة.

9/- عبد الله رمضان توفيق ،(2012)،الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية الأساسية وأثرها على النمو الاقتصادي :دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة حلوان،مصر.

10/-عبد السلام أبو قحف،(2002)، التسويق الدولي، الدار الجامعية،القاهرة .

11/- عدل محمود الرشيد،(2006)،إدارة الشراكة مع القطاع العام والخاص: المفاهيم، المناهج، التطبيقات،مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
12/- عية عبد الرحمان ،(2012)،بلقيوس عبد القادر ،جامعة تيارت تقيم مدى ناجعة الاتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائرية بعد الاندماج في نظام اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطن يحول الإستراتيجية الصناعية في الجزائر،استمرارية ام قطيعة يومي 23-24 افريل 2012،الجزائر .
13/- زينب حسين عوض الله،(1998)،الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية للطباعة و النشر،القاهرة .
14/-مهند فندوي الجبوري،(2007)، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص ،دراسة مقارنة ،دار حامد للنشر والتوزيع، عمان .
15/-ليث عبد الله القيهوي،(2011) ،بلال محمود الوادي ،التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص،ط1، دار حامدان ،عمان .
16/- فريد النجار ،(1999)،التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين ،ايتراك للنشر و التوزيع، الطبعةالأولى .
17/- كمال رزيق ،مسدور فارس،(2002)،الشراكة الجزائرية الأوروبية واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي ، محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بكلية العلوم الاقتصادية سعد دحلب بالبليدة، 22ماي 2002، الجزائر .

✓ **مراجع أجنبية**

1/-Barry Nalebuff،(1996)،Adam Branden burger، La coopétition،éditions Village Mondial ،Paris.
2/-FREDERIC MART،(2006)،SYIVIE TROSA ،ARMAND،VOISIN ،LAPARTENARIATS PUBLIC –PRIVE,ED LA DECOUVERTE COLL REPERES ،PARIS.
3/-FMI،(2004)، Public – Privâtes Partnerships ، the Fiscal Affairas développements.
4/-Jouy- en- Josas،(1997)، strategor politique général de l' entreprise, stratégie, structure, décision, identité, Paris.
5/-Ministère de la sante de la population et de la réforme hospitalière، (2014) ،politique de médicament en Algérie état des lieux et perspectives, Colloque international sur les politiques de santé، Hôtel Aurassi، Alger.

✓ **مواقع الكترونية**

1/- الموقع الإلكتروني لمجمع صيدال.https://www.saidalgroup.d z، تم التصفح بتاريخ 2021/6/20 ،عل بالساعة 10.30.
2/- يوهنا نوشي، المداخل الفكرية لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص ،الجامع الشامل للعلوم والمعارف المحاسبية والضريبة والقانونية ،موقع يعرض الجديد في مجال المعرفة المحاسبية و الضريبية والقانونية ،تاريخ نشر المقال 15سبتمبر 2015.الموقع
https://taxaccountingaudit.blogspot.com/2015/09/ppps_36.html
3/-عفيف علاء اليس، من الهيمنة إلى المنافسة القطاع العام و الخاص .http://www.siironline.org تم التصفح بتاريخ 2021/6/20على الساعة 10.
4/-مشروع قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تم تصفح الموقع يتاريخ2022/02/15 على الساعة 17.30 على الموقع
http://www.sgg.gov.ma › Projet_Loi_PPP_Ar .